

النعيمي: سوق النفط تخشى نقصاً في المعروض



النعيمي متحدثاً

الدوحة - «رويترز»:
قال وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي ان القلق بشأن الامدادات تسبب في تغيير في آليات التسعير في سوق النفط في الايام القليلة الماضية. «ومتحداً الى الصحفيين علي هامش الدورة الحالية لمجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوبك» في العاصمة القطرية الدوحة قلل النعيمي من شأن أي تلميح إلى ان المملكة مستعدة لخفض الانتاج للحد من تأثير زيادة في المعروض من أعضاء آخرين في أوبك. وقال «أرجوكم لا تتحدثوا عن خفض الانتاج لأنه لا يوجد أي تخفيضات».

«وابقت السعودية انتاجها النفطي مستقرا حول 9.7 ملايين برميل يوميا في اكتوبر تشرين الاول ونوفمبر تشرين الثاني. وفي وقت سابق هذا الشهر وافق أعضاء أوبك على الابقاء على المستوى المستهدف لانتاج المنظمة والبالغ 30 مليون برميل يوميا. لكن عدم التزام الدول الأعضاء فرادى بالخصص الانتاجية المخصصة أدى الى زيادة في الامدادات العام الماضي.

«وطلبت بضع دول من السعودية خفض انتاجها ليصبح اجمالي المعروض من انتاج أوبك في حدود مستوى 30 مليون برميل يوميا والنفاذ عن سعر 100 دولار للبرميل من النفط الخام. ويعارض كل من العراق وايران — ثاني وثالث أكبر

العام القادم فيما يتعلق بالتوازن بين العرض والطلب والمستويات الحالية للاسعار».

وارتفعت اسعار النفط يوم الجمعة لأسباب من بينها القلق بشأن المعروض. وصعد خام برنت 1.48 دولار ليسجل عند التسوية 111.77 دولارا للبرميل. وأغلق الخام الأمريكي مرتفعاً 28 سنتاً عند 99.32 دولاراً للبرميل.

منتج للنفط في أوبك بعد السعودية «الإسهام في خفض جماعي في الانتاج اذا دعت الحاجة في العام القادم. وفي تلك الحالة ربما يتعين على السعوديين خفض الانتاج ليقترب من تسعة ملايين برميل يوميا بحلول منتصف 2014». وأمتنع النعيمي عن التعليق على ذلك الاحتمال.

«وقال «انا متفائل بشأن المستقبل وأتوقع ان يستمر استقرار اسواق النفط في

النقد الدولي: وصول فائض الميزانية العام للسعودية إلى 259 مليار ريال



الخام «مزيج برنت» في الربع الأول من عام 2012 إلى مستويات تجاوزت 120 دولارا للبرميل. إلا أن أسعار النفط في عام 2013 أكثر استقراراً. ولم يكن هناك تغيرات كبيرة في متوسط سعر مزيج برنت بين عامي 2012م و2013م. حيث بلغت متوسط سعر مزيج برنت نحو 111.9 دولارا للبرميل في عام 2012. وانخفض قليلا في عام 2013 «حتى 16 ديسمبر 2013» إلى نحو 208.7 دولار للبرميل.

وبالرغم من عدم توقع نمو كبير في إجمالي الإيرادات العامة للدولة في عام 2013، إلا أن تقديرات وزارة المالية للمصروفات العامة للدولة في ميزانية العام المالي 2013 ترجح أن يحقق الاقتصاد السعودي فوائض مالية تتجاوز 300 مليار ريال، حيث قدرت وزارة المالية إجمالي المصروفات العامة للدولة للعام المالي 1435/ 1434م «2013» أن يكون عند 820 مليار ريال.

ولا يتوقع أن تتباعد المصروفات الفعلية كثيرا عما تم تقديره في العام المالي 2013م لاسمائه لا يتوقع أن يشهد الدين العام تغيرات تذكر بعد نجاح خطة الحكومة في إطفاء الدين العام من نحو 600 مليار ريال عام 2002 إلى نحو 98.8 مليار ريال في نهاية العام المالي 2012. لتتخفّض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 100.2 في المئة في عام 2002 إلى 3.6 في المئة في عام 2012. وبذا تكون المملكة ثالث أقل دولة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذا فمن المرجح أن يحقق الاقتصاد السعودي فوائض مالية تتجاوز 300 مليار ريال في العام المالي 2013.

توقع صندوق النقد الدولي أن يصل إجمالي الإيرادات العامة للمملكة للعام المالي 1435/ 1434م «2013» إلى نحو 1.26 مليار ريال «335 مليار دولار». وأن يصل إجمالي المصروفات إلى نحو 996 مليار ريال «266 مليار دولار». ليصل فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2013 إلى نحو 259.5 مليار ريال.

وكانت الميزانية العامة للدولة قد حققت أعلى فائض لها في تاريخها خلال عام 2012. حيث بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية العامة للدولة 1.247 تريليون ريال. وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية العامة للدولة 873 مليار ريال ليصل فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1433/ 1434م «2012» إلى نحو 384 مليار ريال.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد السعودي سيستمر في تحقيق فوائض مالية حتى عام 2017 ليصل إجمالي الفوائض المالية المتوقعة للاقتصاد السعودي إلى نحو 842 مليار ريال خلال الفترة من عام 2014 إلى 2017.

وقد شكّلت الإيرادات النفطية للمملكة أكثر من 90 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الثلاث سنوات الماضية، حيث مثلت نحو 90.4 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة للعام المالي 2010. ونحو 92.5 في المئة للعام المالي 2011. و91.8 في المئة للعام المالي 2012.

ولا يتوقع أن تشهد كميات إنتاج المملكة من الزيت الخام تغيرات تذكر عما كانت عليه عام 2012. أما بالنسبة لأسعار النفط الخام فبالرغم من ارتفاع أسعار النفط

«الاتحاد للطيران» تحتفي بموسم العطلات عبر إطلاق مسابقة للتصوير

وجهات الاتحاد للطيران. مع مراعاة الشروط والأحكام.

وعقب بيتر بومغارتنر، رئيس الشؤون التجارية في الاتحاد للطيران، بقوله: «نحرص من خلال قنات التواصل الاجتماعي التابعة للشركة. على تعزيز مشاركة المتابعين الذين يشهدون نمواً سريعاً - من كافة أنحاء المعمورة، علماً بأن الاتحاد للطيران تمتلك ما يزيد على 600 ألف معجب على صفحة فيس بوك التابعة للشركة. أي ما يقرب من ضعف عدد المعجبين منذ عام واحد.

وأضاف بيتر: «تمثل عملية التواصل المتبادل أحد الدعائم الأساسية لنجاح استراتيجية التواصل الاجتماعي. إذ يمكننا تعريف متابعينا بأحدث المستجدات والأخبار المرتبطة بالعلامة التجارية ومنتجات الشركة والرعاية. وفي الوقت ذاته تلقى تعليقات وملاحظات القيمة منهم».

وأردف قائلاً: «نحن ندرك أن متابعينا يخططون لقضاء عطلات مدهشة خلال الأسابيع القادمة. ومن ثم قد تكون فرصة رائعة لتبادل تجربة السفر معنا وربما يحالفهم الحظ للفوز بجائزة مدهشة.»

تعتزم الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، مواكبة روح موسم العطلات عبر إطلاق مسابقة تصوير على قنوات التواصل الاجتماعي التابعة لها. وفي إطار المسابقة التي أطلقت اسم، سيتم توجيه الدعوة للمشاركين من مختلف أنحاء المعمورة لتحليل صورهم الأصلية التي تسلط الضوء على تجربة سفرهم عبر موقع فيس بوك أو إنستغرام أو تويتر باستخدام خاصية التويب «هانشاج» *EYFollow You.

يمكن أن تضمّ الصورة خلفية تبرز أحد مظاهر العطلة مثل زيارة أحد المعالم الهامة أو تناول العشاء في مطعم محلي أو الاسترخاء على متن الطائرة.

وتتضمن إرشادات المسابقة التفاصيل الكاملة حول الوضع الخاص الذي يجب اتخاذه في الصورة، إلى جانب الشروط والأحكام ذات الصلة.

تستمر المسابقة حتى 31 يناير 2014، وسيتم اختيار تشكيلة من الصور والمشاركات لعرضها على صفحة فيس بوك التابعة للشركة. يحصل الفائزون على تذكّري سفر على متن الدرجة السياحية إلى أي وجهة من

الأدلة إلى أن دول مجلس التعاون أكثر اعتماداً على العمالة المهاجرة والصادرات النفطية على حد سواء. فاعداد الوظائف المتاحة في البلدان المقارن بها، وبينما تتسم سوق العمل بالرونة في دول مجلس التعاون إلا أن محصلة العملية التعليمية متاخرة عن اللحاق بالركب.

لكن التقرير يلفت الانتباه إلى الخطر الكبير المتمثل في تصاعد معدلات البطالة بين المواطنين في السنوات القادمة، لا سيما وأن النمو الاقتصادي المتوقع للمنطقة يخلق عدداً كافياً من فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة سرعة تزايد السكان من الشباب وتصادم معدلات المشاركة في قوى العمل.

وأوصى التقرير بعدد من الإصلاحات والتي يمكن أن يحقق لها النجاح كزيادة حرية التنقل الداخلي للعمالة الأجنبية، ملماً حدث في البحرين وعمان والحد من توافر الوظائف في القطاع العام وخفض جاذبيتها، والنهوض بنظامي التعليم والتدريب، وتوخي الاتساق بين السياسات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل المتطورة؛ لتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

.. ويوصي الدول الخليجية بخفض جاذبية الوظائف في القطاع العام

تزايد أعداد السكان الشباب المهيئين للدخول إلى قوى العمل يجعلها مطلباً ضرورياً

تواجه أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي عدداً من التحديات المستقبلية التي تجعلها «مجيبة» على التوجه نحو عدد من الإصلاحات الضرورية؛ تجنباً لأي نتائج مستقبلية قد لا تحمد عقباها.

وتظل هذه الإصلاحات - بحسب تقرير صندوق النقد الدولي- من الأهمية بمكان؛ لإعادة توجيه اقتصادات مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ورفع مستوى الإنتاجية وعدم التقدم المحرز في سبيل التنويع الاقتصادي.

ويشير التقرير إلى التزايد السريع في أعداد السكان الشباب المهيئين للدخول إلى قوى العمل يجعل خلق فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص بواجباً وطنياً للمجلس مطلباً ضرورياً؛ حتى يتم احتواء البطالة، وقد حقق نموذج النمو في دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً كبيراً في مستويات المعيشة على مدى عدة عقود. وأدت سهولة الحصول على العمالة الأجنبية إلى مواصلة دعم النمو السريع في القطاع غير النفطي وانخفاض التضخم. غير أن هناك بعض المخاوف جالياً من آثار النموذج الحالي لا سيما قلة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وارتفاع فاتورة أجور القطاع

العام نسبياً وضعف نمو الإنتاجية. وقالت السيدة بادمجا خندلولو معدة التقرير إنه بالاستناد إلى التوقعات الحالية لن تكفي وظائف القطاع الخاص الجديدة إلا لعدد محدود من الداخلين الجدد إلى قوى العمل. وحتى إذا استمر التوظيف في القطاع العام على وتيرته في الأونة الأخيرة فإن معدل البطالة مع غياب الإصلاح يرتفع على الأرجح.

وبعيد التقرير بأن نموذج النمو لدول المجلس حقق تحسناً كبيراً في مستويات المعيشة خلال العقود الأخيرة. فقد ظل النمو قويا في القطاع غير نفطي في بلدان المنطقة، وتحسنت جودة البنية التحتية تحسناً ملحوظاً بفضل العرض الكبير من العمالة الأجنبية والإنفاق الحكومي المحول بالإيرادات النفطية. وزادت سرعة التوظيف في بلدان المنطقة مقارنة

بالأسواق الصاعدة الأخرى. وبينما يمثل القطاع العام أكبر جبهة لتوظيف مواطني مجلس التعاون الخليجي فإن القطاع الخاص يجذب غالباً العمالة الأجنبية وهناك فجوة هائلة في الأجور بين وظائف القطاع العام والقطاع الخاص. لا سيما العمالة ذات المهارة المنخفضة؛ مما يجعل المواطنين أقل رغبة في قبول العمل في القطاع الخاص. ويجعل دوائر الأعمال أقل استعداداً لتوظيفهم؛ لقلة مزاياهم التنافسية مقارنة مع العمالة الأجنبية. وظلت معدلات البطالة بين المواطنين مرتفعة في بعض بلدان المنطقة حتى أثناء فترات النمو غير النفطي القوي. ويبرز التقرير عدداً من الفروق بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان المصدرة للنفط والمعتمدة على العمالة المهاجرة فعلى سبيل المثال تشير

دبي: تحديد نسب الزيادة القصوى بتجديد عقود الإيجار



شعار أرابتك

مساهمتها والتي تعزز سيطرتها على المجموعة.

«وقالت أرابتك إنها ستناقش مع السلطات في مصر مشاريع سكنية لثوي الدخل المحدود في إطار جهود الحكومة المصرية لتحفيز الاقتصاد وتهدئة التضخم الاجتماعي.

بدبي. «وتسعى أرابتك المدرجة في بورصة دبي التي بنت جزر النخيل الشهيرة في الإمارة لتحقيق نمو سريع بعدما غيرت رئيسها التنفيذي في وقت سابق هذا العام في إطار تغيير طاقم الإدارة العليا بإيعاز من أبابو يوتي أكبر

مجلس الإدارة البدء بالبحث عن استثمارات جديدة والدخول في شراكات واستحواذات من شأنها دعم وتعزيز نشاطات المجموعة وشركاتها.

«وافت أرابتك الأسبوع الماضي تكهنت في السوق بأنها تسعى لشراء دريك أند سكل للمقاولات

قالت شركة أرابتك القابضة للبناء بدبي أمس إنها تسعى للمشاركة بشكل مباشر في الازدهار العقاري الذي تشهده الإمارة علنت عن خطط لإنشاء وحدات للتطوير العقاري.

«وأضافت أرابتك أنها ستنشئ وحدات تطوير عقاري في دبي وأبوظبي. وارتفع سهم الشركة 52 في المئة منذ بداية العام ضوء توقعات بزيادة الأنشطة مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالإنفاق بكثافة على مشروعات في البنية التحتية والإسكان.»

وتابعت الشركة في بيان يوضح القرارات التي اتخذت خلال اجتماع مجلس إدارتها في 19 ديسمبر أنها ستدخّل في شركات مختلفة مع شركات أخرى للقيام بمشروعات في دبي وأبوظبي ودول الخليج. وأضافت أنها ستبحث عن استثمارات جديدة وشراكات واستحواذات في منطقة الخليج لكنها لم تذكر أهدافاً محددة.

«وجاء في البيان «قرر



الغزير بكاسيو 2020 دما بعض أصحاب العقار لرفع الأسعار بشكل جنوني

21 في المئة وحتى 30 في المئة من متوسط أجر المثل، وزيادة قدرها 15 في المئة إذا كان إيجار الوحدة يقل بنسبة تتراوح بين 31 في المئة وحتى 40 في المئة

متوسط أجر المثل. وحدد المرسوم زيادة قدرها 10 في المئة من القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل بنسبة تتراوح بين

رفع عدد من أصحاب العقارات في إمارة دبي أسعار التأجير فور الإعلان عن فوز دبي باستضافة إكسبو 2020. بل إن البعض قام بوضع زيادات وصلت نسبتهـا 100 في المئة . مما حدا بالبعض للخوف من استغلال الوضع في المرحلة المقبلة.

وضع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء، حداً لتلك الزيادات عبر المرسوم رقم 43 لسنة 2013 بشأن تحديد الزيادة في بدل إيجار العقارات في إمارة دبي، حيث وصف المرسوم نسب الزيادة القصوى الممكنة عند تجديد عقود الإيجار.

ونص المرسوم على ألا تكون هناك أي زيادة في القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل عن 10 في المئة من متوسط أجر المثل، فيما حدد الزيادة بنسبة 5 في المئة من القيمة الإيجارية إذا كان بدل إيجار الوحدة يقل بنسبة تتراوح بين 11 في المئة و20 في المئة من